مرة أخرى لا مبرر للمماطلة في الاعلان عن الغاء اتفاق عمان

حتى الان لم يصدر عن القيادة الرسمية سحب التحرير، او عن حركة فتح، اي رد على اغلاق المكاتب واخراج خليل الوزير ابو جهاد من الاردن. وفيما عدا الشجب من بعض الاوساط الفلسطينية والعربية من اوساط اخرى فقد ظل قرار الاغلاق وذيوله وغزاء السياسي بلا اية تحركات سياسية من قبل القيادة الرسمية. وكل ما حدث، ردا على الاجراءات الاردنية هذا المجال، كان الحديث عن عقد اجتماع طارئ لحركة فتح وللجنة التنفيذية، للمجلس الثوري لاي منهما، وسفر مفاجيء لرئيس اللجنة، عشية الاجتماع الموعود الى بغداد، وطوان بالطائرة على حدود اجواء مصر وليبيا، دون تلقي الاذن بالهبوط، ثم هبوط السودان تعلن خلاله دعوة لوضع الضفة والقطاع تحت وصاية الامم المتحدة، وعرض القضية "اجاعة" في الخرطوم !

ولا جدال في وجود "هوة" واسعة بين "الموقف الرسمي" والموقف الشعبي الفلسطيني في الاراضي المحتلة بصورة خاصة والذي تميز بشجب عملية اغلاق المكاتب والابعادات، وبمعارضتها على اعتبار انها خطوة على طريق تصفية القضية الفلسطينية، وتمرير مشروع الحكم الاداري الذاتي.

لكن هذا الشجب لا يرقى، لدى الاوساط التي ابدت سياسة القيادة الرسمية في التحرك المشترك مع النظام الاردني، الى المطالبة بالغاء اتفاق عمان. بل ان بعضها يهاجم الذين يطالبون بالغائه، ويتهمهم بوضع الشروط لاستعادة الوحدة الوطنية. ويدعوهم للوحدة في ظل "عدم الغاء اتفاق عمان" وكانهم كانوا مخطئين في معارضته، وكان الايام نفسها لم تثبت خطأ الذين وقعوا عليه !

ان الغاء اتفاق عمان يعد اغلاق المكاتب خطوة يستدعيها التبرير الوحيد الذي كان يطرح في الاتصالات السابقة لعملية الاغلاق تحضيرا للقاء الجزائر. وهو ان عدم الالغاء، رسميا، ضروري للاحتفاظ بالمكاتب في عمان. ولقد اغلقت المكاتب الان فمادا بقي للتمسك بذلك التبرير ؟

واذا كان هناك مبرر للتفكير في "صيغة مرنة" قبل اغلاق المكاتب لتجاوز الخلاف حول موضوع الالغاء، فان هذا المبرر قد زال الان، ومن الواجب تسمية الاشياء باسمائها والاعلان صراحة عن الغاء الاتفاق والتنصل من كافة نصوصه التي تنتقص من حق منظمة التحرير في التمثيل المستقل ومن حق اقامة الدولة المستقلة.

ويزيد من اهمية ذلك، ومن الحاجة الى الاصرار على وجوب الغاء اتفاق عمان، كمقدمة للحوار واستعادة الوحدة، "تهرب" القيادة الرسمية للمنظمة من مسالة الالغاء، ومن الرد الواضح على خطوات النظام الاردني الاخيرة !

لمادا لا تريد الغاء اتفاق عمان بعد ان فقدت كل المبررات التي ساقتها للتوقيع عليه ؟ لقد قدمت القيادة الرسمية في اتفاق عمان تنازلات، وهي تعترف بذلك. لكنها تذرعت بالحاجة الى المكان. والان بعد ان فقدت المكان لمادا لا تستعيد ما قدمته بالغاء اتفاق عمان؟ ولمادا تبقي تلك التنازلات بابقائها على الاتفاق ليستخدمها الاخرون لمصلحتهم ؟

لقد سمع الجميع تصريحات ابو الزعيم عن تمسكه باتفاق عمان، وقبل ذلك سمع الجميع في خطاب الملك حسين عن وقف التنسيق مع القيادة الرسمية مع التمسك بالاتفاق. فلمادا تبقى هذه الوثيقة في يدهم وهم يتحركون لاقامة القيادة البديلة وتمرير مشروع الحكم الاداري الذاتي ؟

ان النظام الاردني لم يتردد ابدا، بعد اعلانه عن وقف التنسيق مع القيادة الرسمية، في مباشرة خطوات عملية تجاه الاراضي المحتلة على مختلف الاصعدة السياسية والادارية والاقتصادية، بهدف "سحب البساط" من تحت اقدام منظمة التحرير. ولم يتردد ايضا في "التنسيق" مع الطرف الاخر، لتنفيذ تلك الخطوات. ومن مظاهره كانت محاولة تعيين رؤساء لجان بلدية، وتنقل السفير الاميركي في اسرائيل بين عمان وتل ابيب، وتاكيد وزير التخطيط الاردني بان نجاح خطة التنمية في الاراضي المحتلة تتوقف على "تعاون" اسرائيلي !

لكن القيادة الرسمية، بالمقابل، بدلا من ان تواجه، بالحزم، هذه الخطوات فلت تعني النفس بنجاح "الوساطات". وحتى بعد اغلاق المكاتب، ما زال هناك من يواصل العيش في ظل "احلام اليقظة" ! وحتى بعد فشل محاولة "توسيط" صدام في موضوع اغلاق المكاتب، واعتذار مبارك عن استقبال عرفات في مصر، وايفاده ابو غزالة، وزير دفاعه، الى الاردن، كبادرة تضامن مع النظام، لم تظهر اية بادرة من القيادة الرسمية تشير الى تخليها عن نهج "التوسيط" ! حتى اقتراح وضع الضفة والقطاع تحت وصاية الامم المتحدة يثير التساؤل فيما اذا كان صاحبه قد استهدف به استرضاء بعض الجهات، ومنها مصر، التي تعارض عقد المؤتمر الدولي. ذلك لان الاقتراح يستبعد، على الاقل في المرحلة الحالية، اقرار حق تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة، وبالتالي يستبعد المبرر الاساسي لطرح فكرة عقد المؤتمر الدولي، وفق مفهوم الاتحاد السوفييتي، صاحب المبادرة، ووفق مفهوم قرارات فاس وقرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني لمهمة المؤتمر الدولي.

بشير البرغوثي

ازاء كل هذا، وفي ظل المؤامرات المتزايدة على القضية الوطنية لا بد من الاسراع في توفير المناخ الملائم للبدء بالحوار المسؤول من اجل استعادة وحدة منظمة التحرير. وحتى يتوفر هذا المناخ لا بد من اعلان الغاء اتفاق عمان.

ان تصريح هاني الحسن عشية الاعلان عن عقد اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح والقائل "لن تتنازل منظمة التحرير عن الاتفاق (اتفاق عمان) كوثيقة" يعني ان الذين يطالبون بالوحدة الوطنية بدون الغاء اتفاق عمان، يريدونها، في الحقيقة، وحدة على اساس اتفاق عمان. وهذا الموقف يترك الامور عند نقطة البداية التي انبثقت عنها الخلافات.

ان وحدة منظمة التحرير مع "عدم التنازل عن الاتفاق" على حد تعبير هاني الحسن، تعني، في الحقيقة، وعدا بفرط عقد هذه الوحدة بمجرد نجاح الوساطات لاستئناف التحرك المشترك على اساس اتفاق عمان.

وليس هذا الذي تطالب به الجماهير. المطلوب وحدة راسخة على اساس القرارات الاجماعية بعد التخلي عن قيود اتفاق عمان !

تصريحات الشوا في عمان
تمهيدات اخرى لاقامة القيادة البديلة

العنى الذي يمكن استخلاصه من تصريحات الشوا في التلفزيون الاردني هو انه اذا ما قبل الفلسطينيون قرار ٢٤٢ وتخلوا عن حق تقرير المصير وسلموا امرهم للنظام الاردني فانهم سيتخلصون من الاحتلال ومن المعاناة !

وبالطبع لا الذين وضعوا الاسئلة ولا الذي اجاب عليها يستطيعون نسيان حقيقة ان الدول العربية وافقت على قرار ٢٤٢ منذ اواخر عام ١٩٦٧، ودخلت في مفاوضات مع عدة جهات لتنفيذ ذلك القرار، وكان الفشل نصيب تلك المفاوضات بسبب اصرار اسرائيل على عدم الانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة.

وانذاك وحتى عام ١٩٧٥ لم تكن منظمة التحرير طرفا، كما لم يكن حق تقرير المصير مطروحا وبالتالي فانها اي المنظمة لم تكن عائقا امام استرداد الاراضي المحتلة.

اما الجديد الذي يجعل قبول قرار ٢٤٢ الان والتخلي عن حق تقرير المصير مدخلا لاستعادة الاراضي المحتلة ؟

ان فحار الارض مقابل السلام ليس جديدا. وقد طرحه الملك حسين في خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٦٧. وهذا يعني ان اعادة الارض الان ليست جديدة، وانه ليس المفتاح لاعادة الاراضي المحتلة !

ويذكر الشوا وغيره ان الرد الاسرائيلي على لسان بيرس، زعيم حزب العمل الاسرائيلي كان الاستعداد لتطبيق فحار سلام مقابل سلام وليس مقابل ارض.

وحتى الحكومة الاردنية نفسها، وهذا واضح ايضا من تصريحات الشوا نفسه، لا تعتقد ان باستطاعتها استعادة الاراضي المحتلة بهذا الفحار. فهي تتحدث عن خطة تنمية لهذه الاراضي في ظل الاحتلال الاسرائيلي، بينما يدعو الشوا لتمكين اسواق لمنتجات المصانع الموعودة في الاردن والبلاد العربية.

وليس في هذا ما يبشر بالخلاص من الاحتلال في وقت قريب !

ومن تصريحات الشوا يفهم انه يؤيد المفاوضات خارج اطار المؤتمر الدولي فامريكا ان امريكا واسرائيل تعارضان في انعقاد ذلك المؤتمر. ولا يمكن تصور ان هذا التحول قد اتخذ بدون تنسيق مع السلطات الاردنية.

كما يفهم من هذه التصريحات ان الشوا، مثل الحكومة الاردنية، لا يعتقد ان منظمة التحرير تمثل مصالح وامال سكان الاراضي المحتلة. وانها باصرارها على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني تمثل مصالح فئة في الخارج منعزلة عن المصالح العامة للشعب الفلسطيني.

هذا الكلام يتجاوب مع التلميحات العديدة في تصريحات الملك حسين وغيره من المسؤولين الاردنيين حول "الاغلبية الصامتة" في الاراضي المحتلة وحول "مسؤولية الاهل" في تلك الاراضي، وايضا مع الاجراءات المتلاحقة لاقامة قيادة بديلة للمنظمة في عمان وفي الضفة والقطاع.

ان التوجه الذي تعكسه تلك الاجراءات يزداد وضوحا. وظهور الشوا على شاشة التلفزيون الاردني للاجابة على اسئلة موجهة ومحددة الاهداف اشارة الى بدء الانتقال للتحرك السياسي الاردني في الاراضي المحتلة الى مرحلة المواجهة مع منظمة التحرير بعد مرحلة "عراض التحرك المشترك" وبعد ذلك "اعادة الحوار" !

هذه الحقيقة يجب ان ياخذها بعين الاعتبار والجدية اولئك الذين ما زالوا يتمسكون باتفاق عمان، وينتظرون نتائج "الوساطات" المصرية وغيرها.

اما السلطات الاردنية ومؤيدوها الذين يحاولون ايهام جماهير شعبنا بان التخلي عن حق تقرير المصير وعن منظمة التحرير والدولة المستقلة سيؤدي الى انسحاب اسرائيل الى حدود عام ١٩٦٧ فلا يقولون الحقيقة. وهم حينما يتحدثون عن عودة الاراضي المحتلة للاردن فانهم يعنون مجرد "عودة" النفوذ الاردني من خلال التسهيلات الاسرائيلية والاميركية الى تلك الاراضي. وهذا ما تعبر عنه عمليات "التنسيق" الجديدة لتعيين لجان بلدية، ولوضع خطط تنموية، ولرحلات السفير الاميركي في اسرائيل، واستدعاء المراسلين الاجانب في اسرائيل بواسطة السفارة الاميركية، لتناول طعام الغداء مع الملك حسين في عمان، وتذكر بعد كل هذه السنوات ان سكان القطاع هم ايضا من "الاهل" الذين يستحقون ان تصرف لهم جوازات سفر وان يسمح لهم بحق التملك في الاردن !

ان "الخطة" التي يتبناها النظام الاردني ويؤيدها الشوا وغيره ليست في الواقع غير "خطة" للاستسلام الكامل !!

"مراقب"

«ابو الزعيم» يدافع عن اتفاق عمان !

قال المنشق "ابو الزعيم" لوكالة الانباء الفرنسية ان "حركته" تلتزم باحترام اتفاق عمان الذي يشكل حسب قوله الاساس لحل النزاع في الشرق الاوسط. ومن الجدير بالذكر ان الملك حسين كان قد اكد التزامه بهذا الاتفاق عندما اعلن عن وقف التنسيق مع القيادة الرسمية لمنظمة التحرير.

مستشار قابوس متهم بالرشوة

اتهمت "لجنة الاوراق المالية" الاميركية شركة "اغلند" للبترول بدفع رشوة بمبلغ ٢٩ مليون دولار الى رئيس ديوان السلطان قابوس ومستشاره "جيمس لاندن" ! ومن الجدير بالذكر ان هذا "المسؤول العماني الكبير" هو بريطاني وقد اعادته بريطانيا الى السلطان لتقديم الخبرة والنصح له..

استفزازات مستمرة !

كشفت صحيفة "واشنطن بوست" الاميركية النقاب عن ان الطائرات الحربية التابعة للاسطول السادس لا تزال تقوم بطلعات جوية استفزازية فوق خليج "سرت" وجاء الكشف عن هذه المعلومات في الوقت الذي اعلن عن اجراء مناورات ليبية في هذا الخليج.